

قرارات ونتائج الجلسة الخامسة
الإثنين ٢٠٠٩/١١/٢ م
دور الانعقاد العادي الرابع – الفصل التشريعي الثاني

البند الأول :

تلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين

- اعتذر عن حضور الجلسة كل من أصحاب السعادة الأعضاء : الدكتورة عائشة سالم مبارك ، عبدالغفار عبدالحسين عبدالله ، عصام يوسف جناحي ، سيد ضياء علي الموسوي .

البند الثاني :

التصديق على مضبطة الجلسة الرابعة

- صودق على المضبطة ، وأقرت بما أجري عليها من تعديل .

البند الثالث :

الرسائل الواردة

- أخطر المجلس بإحالة مشروع قانون بشأن الدين العام (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب) ؛ إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

- أخطر المجلس بإحالة مشروع قانون بشأن حظر كافة أشكال التعامل مع الكيان الإسرائيلي (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب) ؛ إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني .

البند الرابع :

أخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بشأن سوق البحرين للأوراق المالية

-الموافقة النهائية على المشروع ، وإحالته إلى سمو رئيس الوزراء تمهيداً لتصديق جلالة الملك عليه .

البند الخامس :

أخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم

بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية ،
المرفق للمرسوم الملكي رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٧م

-الموافقة النهائية على المشروع ، وإعادته إلى مجلس النواب لاختلاف المجلسين عليه .

البند السادس :

**تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بشأن مشروع قانون لسنة ٢٠٠٩م
بالتصديق على اتفاقية التعاون الأمني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية
اليمنية ، المرفق للمرسوم الملكي رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩م**

-الموافقة من حيث المبدأ على المشروع .

- الموافقة على المواد التالية كما جاءت من الحكومة : (مسمى المشروع ، الديباجة ، الأولى) .
- الموافقة على المادة الثانية بتعديل اللجنة .
- الموافقة على المشروع في مجموعه ، على أن يؤخذ الرأي النهائي عليه في الجلسة القادمة .

البند السابع :

تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة رقم (٣٩٢) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ م ، (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)

- الموافقة على إعادة التقرير إلى اللجنة لإجراء مزيد من الدراسة .

البند الثامن :

تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حول قرار مجلس النواب بخصوص قرار مجلس الشورى بشأن مشروع قانون بشأن منح علاوة لموظفي المنافذ ، (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)

- الموافقة على توصية اللجنة ب التمسك بقرار مجلس الشورى السابق برفض المشروع من حيث المبدأ ، وعليه يستوجب انعقاد المجلس الوطني للبت في المشروع .

البند التاسع :

تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بإضافة مادة رقم (٢١٠) مكررا
إلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ م ،
(المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)

-الموافقة على طلب رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بلسترداد
التقرير ، وذلك لإجراء مزيد من الدراسة .

البند العاشر :

تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حول قرار مجلس النواب بخصوص
قرار مجلس الشورى بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم
بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٦ م بتنظيم مهنة الدلالة في العقارات،
المرفق للمرسوم الملكي رقم (٥٩) لسنة ٢٠٠٧ م

-الموافقة على تأجيل مناقشة التقرير إلى حين استفتاء دائرة الشؤون
القانونية بخصوص النقاط القانونية التي طُرحت بشأن التقرير .

البند الحادي عشر :

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لملكة البحرين المشارك في اجتماع
اللجنة الفرعية المعنية بالأزمة المالية العالمية ، المنعقد في عمان - الأردن ،
خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨ يونيو ٢٠٠٩ م

-أخطر المجلس بالتقرير المذكور .

إعداد : قسم شؤون الجلسات

إدارة شؤون الجلسات